جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ

المرحلة الثالثة

تحديث الدول الاسلامية المعاصرة (تركيا – ايران – ماليزيا – إندونيسيا – باكستان)

م.م. مريم طه صبري

أوضاع تركيا بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥–١٩٦٠)

التمهيد

عاشت تركيا بعد الحرب العالمية الثانية مرحلة مفصلية في تاريخها الحديث، إذ وجدت نفسها أمام تحديات داخلية وخارجية معقدة. فعلى الصعيد الداخلي، كانت البلاد منهكة اقتصاديًا واجتماعيًا نتيجة سنوات الحرب التي أنهكت مواردها رغم حيادها الرسمي. كما أن نظام الحزب الواحد الذي مثّله حزب الشعب الجمهوري بدا غير قادر على تلبية تطلعات الشعب المتزايدة نحو المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية، وفي ظل هذا الوضع، برزت الحاجة إلى إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تُعيد الثقة بين الدولة والمجتمع.

أما على الصعيد الخارجي، فقد وجدت تركيا نفسها في قلب التحولات الدولية الجديدة التي أفرزتها الحرب: انقسام العالم إلى معسكرين متصارعين (الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والغربي بقيادة الولايات المتحدة)، واشتداد التنافس على النفوذ في الشرق الأوسط والبحر الأسود والبحر المتوسط. موقع تركيا الاستراتيجي جعلها لاعبًا مهمًا في حسابات الحرب الباردة، فاضطرت إلى إعادة صياغة سياستها الخارجية، والبحث عن تحالفات تضمن أمنها وحدودها، خصوصًا في مواجهة الضغوط السوفيتية.

ومن هنا، يمكن القول إن الفترة التي تلت عام ١٩٤٥ كانت بمثابة منعطف تاريخي لتركيا؛ حيث شهدت تحولات سياسية بارزة تمثلت بالانتقال التدريجي نحو التعددية الحزبية، وتغيرات اقتصادية سعت لربط البلاد بالغرب عبر المساعدات وخطط التنمية، فضلًا عن تحولات اجتماعية عكست التوتر بين قيم التحديث والإرث

التقليدي. هذه المرحلة تمثل حجر الأساس لفهم مسار تركيا في النصف الثاني من القرن العشرين.

اولا : الصورة العامة والتحول السياسي (١٩٤٥–١٩٥٠)

بعد ١٩٤٥ دخلت تركيا مرحلة انتقالية حاسمة من نظام الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري) إلى نظام تعددي تنافسي. ضغوط داخلية (اقتصاد متعثر، مطالب إصلاح، انتفاضة على طريقة إدارة الدولة) ومعطيات خارجية (انتصار الغرب في الحرب ورغبة تركيا في الانضمام لنظام الأمن الغربي) دفعت القيادة التركية لفتح المجال السياسي واحتضان أحزاب معارضة. هذه الفترة شهدت ولادة الحزب الديمقراطي (١٩٤٦) الذي قاده سيلاّل بايار وعدنان مندريس، والذي شكل عام ١٩٥٠ المفصل عندما هزم الحزب الجمهوري في انتخابات حرة ونقل السلطة سلمياً — حدث مفصلي في تاريخ تركيا الحديث.

ثانيا : الاقتصاد: من اقتصادٍ محاطٍ إلى اقتصادٍ منفتح جزئيًا

حربُ العالم الثانية تركت تركيا فقيرة وبنية صناعية هزيلة. ارتباط أنقرة بالغرب تضاعف بعد الحرب: سياسة ترومان، تطبيق سياسات المساعدات الأوروبية، وتأثيرات خطة مارشال (بشكل غير مباشر ولوجستي عبر الدعم الأمريكي والمنظومة الغربية) ساهمت في تمويل مشاريع بنية تحتية وتنمية مؤقتة. الحكومة الديمقراطية الأولى اتجهت لسياسات تحريرية جزئية: تشجيع الملكية الخاصة، تخفيف القيود على التجارة، ومحاولة جذب رؤوس الأموال. هذا خلق نموًا قصير الأمد لكن أيضًا أدى إلى اختلالات: تضخّم، اختناقات استيرادية، وارتهان للإقراض الخارجي.

نقطة تشكُّك: كثير من المؤرخين يقولون إن الاعتماد على سياسات السوق دون تخطيط مؤسسي طويل الأمد خلق هشاشة اقتصادية راحت تظهر في منتصف الخمسينات.

ثالثا : السياسة الخارجية والتحول إلى جسمٍ غربيٍّ ضمن الحرب الباردة

خارجياً، تركيا اتخذت مسارًا واضحًا نحو الغرب: توتر مع الاتحاد السوفيتي بشأن المضائق والمطالب الإقليمية، وطلب ضمانات أمنية من واشنطن. تركيا دخلت في مؤسسات الغرب: تقدمت بطلبات متكررة ثم انضمت إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام ١٩٥٢ لتأمين حدودها والحصول على دعم ضد النفوذ السوفيتي. هذا الانضمام أرسى موقعاً استراتيجياً لتركيا لكنه ربطها أيضًا بسياسات الحرب الباردة وبتبعية أمنية لواشنطن.

رابعا : الحياة الاجتماعية والثقافية: الريف والمدن في مواجهة الحداثة

الفوز الديمقراطي ١٩٥٠ جاء مدعومًا بقوة من الريف: فلاحون يبحثون عن أرض أفضل، طبقة وسطى تجارية تريد اقتصادًا مفتوحًا، وجمهور ديني شعبي يشعر أن سياسات الحزب الجمهوري صارمة في تعاطيها مع الدين والتقاليد. لذلك شهدت تركيا عودةً نسبيةً للعناصر التقليدية في المجال العام (مساجد أكثر حضورًا، تقليص القسريات الثقافة الرسمية) مع استمرار برامج التعليم والتحديث. لكنه لم يكن تناقضًا بحتًا؛ بل شراكة متوترة بين التحديث المؤسسي والتمسك التقليدي.

خامسا : الديمقراطية أم تآكلها؟ السلطة والسلطة المضادة (١٩٥٠–١٩٦٠)

المدّ الديمقراطي الأول كان حقيقيًا؛ لكن التجربة الديمقراطية سرعان ما واجهت اختلالات: سياسات مركزية، تقييد للصحافة، ممارسات انتخابية مشكوك فيها في منتصف الخمسينات، وإجراءات ضد الأقليات (مثل أحداث إسطنبول ١٩٥٥ ضد

اليونان). بعد أن تدهورت الأوضاع الاقتصادية وتصاعدت الاحتجاجات السياسية، دخل الجيش المشهد بإنقلاب ٢٧ ايار ١٩٦٠ الذي أنهى حكم الحزب الديمقراطي وأوقف مأزقًا دامٍ — وأدى فيما بعد إلى محاكمة وإعدام بعض قادته (مثل مندريس). هذا يضع علامة استفهام قاسية حول توازن المؤسسات الديمقراطية في تركيا آنذاك.

الخاتمة :

تركيا بعد الحرب العالمية الثانية هي قصة وطن يحاول الموازنة بين الانفتاح والغلق، بين الماضي والمستقبل. لم تُحلّ كلّ المسائل، لكن السنوات ١٩٤٥–١٩٦٠ أعطتنا دروسًا واضحة: الديمقراطية تحتاج مؤسسات قوية، والاقتصاد يحتاج رؤية بعيدة، والسياسة الخارجية تقرّر كثيرًا من حظوظ الداخل. إذا أردت، أكتب لك الآن فصلًا تفصيليًا لكل محور (اقتصاد، مجتمع، سياسة خارجية، وثائق وأرشيفات) مع قائمة مراجع قابلة للتحميل — سأبدأ فورًا وأفجر لك الأبراج المصطنعة من المصطلحات.